

آليات تفعيل التفكير الاستراتيجي في رسم السياسة العامة في الجزائر

Mechanisms for activating strategic thinking in the formulation of public policy in Algeria



حنان تيتي *TITI Hanane*

جامعة باتنة 1، الجزائر، hanane.titi@univ-batna.dz

مخبر الأمن في منطقة المتوسط: اشكالية وحدة و تعدد المضامين

يوسف جحيش *DJEHICHE Youcefe*

جامعة باتنة 1، الجزائر، youcef.djehiche@univ-batna.dz

مخبر الحوكمة والقانون الاقتصادي بجامعة باتنة-1(G.E.L.L).

تاريخ النشر: 2023/07/01

تاريخ القبول: 2023/04/17

تاريخ الإرسال: 2023/02/09

ملخص:

تهدف الدراسة لمعالجة موضوع التفكير الاستراتيجي لتحديد الأهداف، ورسم خطط بعيدة المدى، التي تضم أفكار مستقبلية مبنية على التفكير العميق والمنطقي، في رسم السياسة العامة في الجزائر، ومدى اتخاذ لإجراءات استراتيجية في بيئة شديدة التعقيد، والتنافس بالرغم من استراتيجية الإصلاح المتبعة، وقدرة النظام على اتخاذ قرارات استراتيجية توفر سبل لفهم ظواهر التغيير والتحكم فيها، لتخلص الدراسة أن طبيعة القرارات السياسية والبرامج الحكومية تتميز بالغموض والمركزية دون اشراك الفواعل الأخرى، مما ساهم في ضعف السياسات وفشل تنفيذها، ولتطويرها لابد من تفعيل دور التفكير الاستراتيجي وتأثيره على النظم الاستشارية لمؤسسات الدولة.

الكلمات المفتاحية: آليات: الجزائر: رسم السياسة العامة: التفكير الاستراتيجي.

Abstract:

The study aims to address the issue of strategic thinking to set goals, and draw long-term plans, which includes future ideas based on deep and logical thinking, in drawing up public policy in Algeria, and the extent to which strategic measures are taken in a very complex environment, competition despite the followed reform strategy, and the ability of the system To make strategic decisions that provide ways to understand and control the phenomena of change, the study concludes that the nature of political decisions and government programs is characterized by ambiguity and centralization without the involvement of other actors, which contributed to the weakness of policies and the failure of their implementation, and to develop them, the role of strategic thinking and its impact on advisory systems must be activated to state institutions.

Keywords: Mechanisms; Algeria; drawing public policy; strategic thinking.

* المؤلف المرسل: حنان تيتي، hanane.titi@univ-batna.dz

مقدمة:

تعد السياسة العامة من المفاهيم التي شهدت تطورا تميز بالانفتاح والتنوع في الاجراءات والاساليب المتخذة من طرف السلطات الحكومية، بحيث تسمح بممارسة السلطة على نطاق واسع إلى جانب قدرتها على صون النظام السياسي (Genieys 2012, p. 91)، أو إحداث التغيير في مجالات السياسة العامة، وقد تبارى الكثير من المفكرين على ضبط عملية رسم السياسة العامة من خلال توضيح كيفية تخطيط السياسات بالاعتماد على التفكير الاستراتيجي، والجزائر على غرار الكثير من الدول عرفت تطورات هامة على مستوى اتخاذ القرار ورسم السياسة العامة، نتيجة تحول النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية، واستحوذت الرأسمالية على الريادة العالمية وانعكاساتها على طبيعة النظام السياسي الجزائري، الذي تبني بدوره العديد من الأطر والآليات كروية استراتيجية بهدف مواكبة المستجدات الدولية والمحلية.

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية: ما هو واقع تطبيق التفكير الاستراتيجي في رسم السياسة العامة في الجزائر؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضية التالية:

يتأثر تطبيق التفكير الاستراتيجي في رسم السياسة العامة في الجزائر بطبيعة النظام السياسي ومدى تفاعله مع تحولات البيئة الداخلية والخارجية.

المنهج: تعتمد المناهج الحديثة على دراسة الظواهر والمشاكل السياسية التي تهتم بالأطر النظرية والتحليلية لإجراء مقاربات بين الأسس والقواعد مع التجارب العملية، بقصد تحليل طبيعة التفاعل بين مختلف القوى الاجتماعية والاقتصادية وفق ما تحدده القواعد الدستورية والقانونية التي يتبناها النظام، وما يفرضه الواقع السائد واطر التفاعل مع العالم الخارجي (العنبيكي 2015، ص. 88)، فمنهج دراسة الحالة ضمن ذلك الاطار، وتم توظيفه لتحليل عمل النظام السياسي الجزائري وتفاعله مع البيئة المحيطة من خلال تتبع مسار تطور السياسة العامة وواقع التفكير الاستراتيجي في رسمها.

وللإجابة على الإشكالية السالفة الذكر، اعتمدنا الخطة التالية:

مقدمة

المحور الأول: مقارنة مفاهيمية للتفكير الاستراتيجي

المحور الثاني: علاقة التفكير الاستراتيجي برسم السياسة العامة في الجزائر.

خاتمة

1. التأسيس المفاهيمي للتفكير الاستراتيجي:

على ضوء انتشار موضوع التفكير الاستراتيجي وارتباط النشر الإداري حوله، وتعدد المفاهيم والتعريفات، بسبب التشابه مع المصطلحات الأخرى كالاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي وتقاطعها في العديد من الأهداف مما أدى للخلط بينها، ولتحديد الاختلاف وجب توضيح الغموض على النحو التالي:

أ. تعريف التفكير الاستراتيجي:

لتحديد مفهوم التفكير الاستراتيجي من المهم أولا تحديد مفهوم الاستراتيجية، ووضع تعريف واضح لها نتيجة تطور هذا المصطلح وارتباطه بالعديد من المجالات كالإدارة والاقتصاد والأمن الخ.

الاستراتيجية: اشتقت كلمة الاستراتيجية من الكلمة اليونانية "ستراتيجيوس" كمصطلح يطلق لرئيس القضاة أو القائد العسكري، كما ظهرت أيضا في الكتابات الصينية في القرن 5 قبل الميلاد، ولاسيما فن الحرب بقلم صن تزو، غالبا ما ينظر إليها على أنها ثنائية الرؤية والتنفيذ تنعكس هذه الازدواجية في المفاهيم الحديثة للتفكير والتخطيط الاستراتيجي. (عارف 2015، ص. 27).

الاستراتيجية: اشتقت كلمة الاستراتيجية من الكلمة اليونانية "ستراتيجيوس" كمصطلح يطلق لرئيس القضاة أو القائد العسكري، كما ظهرت أيضا في الكتابات الصينية في القرن 5 قبل الميلاد، ولاسيما فن الحرب بقلم صن تزو، غالبا ما ينظر إليها على أنها ثنائية الرؤية والتنفيذ تنعكس هذه الازدواجية في المفاهيم الحديثة للتفكير والتخطيط الاستراتيجي. (عارف، ص. 27)

يقصد بالاستراتيجية في المجال الاقتصادي: تحديد الاهداف طويلة المدى والاساسية للمؤسسات، واعتماد مسار العمل وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الاهداف.

وقد اقترح كل من Rondo-Pupo و Guerras-Martin مفهوم أكثر حداثة للاستراتيجية بطرح فكرة تقبل الشركة للتصورات الحاصلة مع بيئتها كجزء منها (Tovstiga 2013, p. 06)؛ بمعنى ديناميكية المؤسسات مع بيئتها التي يتم من خلالها اتخاذ الإجراءات اللازمة، لتحقيق أهدافها أو زيادة الأداء عن طريق الاستخدام الرشيد للموارد .

أما الجانب العسكري: يرجع الفضل للغة الفرنسية لإدخال هذا المصطلح، بعد أن كان متداول في كل لغات العالم القديمة اليونانية واللاتينية منها: التي كانت تحمل قسمين: الأول بمعنى: الجيش والثاني الصفات التي يمتلكها القائد أو الجنرال وبالتالي فن قيادة الجيش، يعود هذا المصطلح للظهور في ق 18 من طرف الإنجليز في مؤلفاتهم ولكن ضمن معنى إدارة المقاطعة أو إقليم. (بهلول 2010، ص. 18)

ويمكن التفريق بين الاستراتيجية والتكتيك لارتباطهما بميدان الحرب والمعركة، فمبادئ الاستراتيجية تعنى بالتحركات التي تسبق المعركة، أما المبادئ التكتيكية فتربط بكيفية استخدام القوات، وهذا ما ورد في بعض التعاريف: أن التكتيك فن قيادة القوات في المعركة، أما الاستراتيجية فهي فن التخطيط والاشراف على الحملة. (شفيق 2008، ص. 52)

الجانب السياسي: فان الاستراتيجية يختلط مفهومها بالسياسة، كونها نشاط متعلق بتحقيق الأهداف العامة للمجتمع أو لاهد قطاعاته، وبالتالي فهي عملية اختيار الوسائل وتحديد البدائل لتحقيق الأهداف عن طريق التخطيط اللازم لتنفيذ الاستراتيجية (شفيق، ص. 56)، ويمكن أن تحدد الاستراتيجية من خلال الخصائص التالية:

- ✓ هي فن ووضع الخطط لتحقيق الاهداف.
- ✓ عملية تتطلب ديناميكية مع جميع تغيرات البيئة و التطورات المختلفة.
- ✓ تطوير وحدات الدراسة كالمؤسسات من خلال دراسة معطيات الماضي وربطها بالخطط المستقبلية.

التفكير الاستراتيجي: حسب الأدبيات الأكاديمية غالبا ما يتم استخدام مفاهيم التخطيط الاستراتيجي والتفكير بالتبادل والخلط، وبالتالي لا يوجد اجماع حول ماهية التفكير الاستراتيجي، فالعلاقة بينهما يمكن تصنيفها بثلاث طرق: التصنيف الأول يؤكد على اختلافهما وانفصالهما بشكل تام، والتصنيف الثاني أكد على ارتباطهما وأن التفكير وظيفة من وظائف التخطيط الاستراتيجي، أما التصنيف الثالث: يعتمد على فرض التنوع بينهما وبالتالي حتمية الترابط بينهما، لتوضيح الاختلاف لابد من عرض جملة من التعاريف:

التخطيط الاستراتيجي: يعرف على أنه نشاط رئيسي يتم اجراؤه على المستويين البيئي والتنظيمي، ويساعد في دعم تطوير الخطة، وغالبا ما يكون التخطيط الاستراتيجي نظاما خطيا أو منهجيا قد يتضمن عناصر مبتكرة، ولكن التركيز الأساس هو تقسيم الهدف الى خطوات، وتحديد النتائج المحتملة لكل خطوة، وتحديد كيفية تنفيذ الخطوات حيث يتضمن الخطة الاستراتيجية النهائية عادة بيانات مهمة، وإعلان القيم التنظيمية وعرضها للأهداف والغايات (Haycock & Spence 2012, p. 04).

يعرفه (Fayol) على أنه التنبؤ بالمستقبل والاستعداد له، أما (George Terry) يرى انه الاختيار المرتبط بالحقائق ووضع استخدام الفروض المتعلقة بالمستقبل عن طريق تصور وتكوين الأنشطة المقترحة، لتحقيق النتائج المنشودة. (عبيد و حسين، 2013، ص. 67)

وبالتالي فالتخطيط الاستراتيجي: هو عملية ديناميكية تتفاعل مع البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، بحيث تكون مستمرة محققة للأهداف.

أما التفكير الاستراتيجي: يقصد به تحديد الأهداف وتطوير خطط بعيدة المدى للوصول إليها، فالأهداف والخطط المبنية على تحليل دقيق للبيئة الداخلية والخارجية وأعمال الآخرين، ينطوي على التفكير المنطقي والعميق حول المستقبل وبناء افكار على أساس دراسة مستقبلية. على اعتبار أن التفكير الاستراتيجي يساهم في بناء مفاهيم شاملة وعامة تركز على الاتجاه المستقبلي للمؤسسة بناء على ظروف البيئة المتوقعة (Redgley 2012, p. 04).

فحين تعرفه (Bonn): بأنه مكون أساسي لاستراتيجية التنمية وهو عملية عقلية انعكاسية، موجه نحو القضية تهدف إلى تطوير استراتيجيات جديدة و التي قد تحدث قبل التخطيط الاستراتيجي أو اثناءه أو بعده. (Ingrid 2005, p. 337)

كما يمكن أن يكون مجموعة الإجراءات الاستراتيجية المتبعة في بيئة شديدة التعقيد والغموض والتنافسية، مما يولد اتخاذ قرار استراتيجي يوفر سبل لفهم ظواهر التغيير والتحكم فيها.

من الناحية الأمنية والسياسية ينظر للتفكير الاستراتيجي: على أنه المنطق يتعلق بإنتاج مجموعة من الأفكار والنظريات والنماذج المنظمة حول رؤية غير متجانسة، إلى حد ما هدفها المساهمة في جعل العالم موضوعيا: بمعنى توضيح لقواعد العلاقات التي تتمحور حول القوة والهيمنة، فهو يعتمد على قدرة البيان والخطاب مما يدل على وجود الدولة في النظام الدولي، وقدرتها على فرض مكانتها من خلال فرض القيم والمشاركة في صياغة القوانين وسنها. (Chantal 2017, p. 11)

من خلال جملة التعاريف يمكن استخلاص خصائص التفكير الاستراتيجي: - هو عملية عقلية تعتمد على المنطق في تطوير الخطط المستقبلية.

- ✓ يتأثر بالبيئتين الداخلية و الخارجية.
- ✓ تفكير موجه بما يتلاءم والتغيرات المختلفة.
- ✓ يعتمد على دراسة المشاكل ويجاد الحلول لها، بالاعتماد على الابداع.
- ✓ هو مفهوم شامل وواسع يركز على ترابط و تداخل العناصر فيما بينها.

التعريف الإجرائي للتفكير الاستراتيجي: هو أسلوب تفكير موجه و متطور يعتمد على تكامل الانساق والمستويات، بالتحليل الدقيق للبيئتين واكتشاف سبل جديدة وحلول استراتيجية تتلاءم والتحديات القائمة، بما يسمح باتخاذ قرارات سليمة واجراءات تعمل على تحقيق الاهداف والغايات المسطرة.

ب: بيئة التفكير الاستراتيجي: السياق الذي تعمل فيه مؤسسات التفكير الاستراتيجي له تأثير مهم على انجاز مهمتها، بعض العوامل الخارجية لها تأثير أكثر وضوحا على تدخلاته لاسيما العناصر المرتبطة بالبيئة الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، الإدارية والتكنولوجية بالإضافة إلى التغيرات، فقد يكون للسياق الداخلي للدائرة تداعيات على قدرتها التنظيمية والخبرات اللازمة، لذلك وجب الوفاء بجميع التفويضات التي منحت لها من قبل الحكومة حيث تأخذ هذه الأخيرة في الاعتبار كل هذه العوامل في خيارها الاستراتيجية.

- البيئة الخارجية (السياق الخارجي): أليات الحكومة هي جزء من سياق دائم التطور، ملحوظ من خلال ترابط الأحداث وزيادة تعقيد القضايا الاجتماعية والاقتصادية، السياسية والتكنولوجية، كما أن احتياجات المواطنين أخذت في الازدياد مع توفر الموارد للرد عليها محدودة في بعض الأحيان، توفر تقنيات المعلومات امكانيات مثيرة من حيث الابتكار والكفاءة والشفافية في الإدارة العامة، ومع ذلك فإن المخاطر الأمنية والخصوصية تهم الأفراد. (Peters & Zetton 2016, p. 62)

- البيئة الداخلية (السياق الداخلي): بمعنى القدرة التنظيمية تعتمد مراكز التفكير الاستراتيجي على موظفين يتمتعون بمهارات متطورة في مجالات مختلفة، تؤثر هذه المجالات بشكل خاص على قدرة المراكز في التعامل مع المشكلات والتحليل الدقيق، لإعطاء الحلول المناسبة وفق ما يتناسب وطبيعة المشكلة، تحتل تكنولوجيا المعلومات مكانة مهمة في عمل المراكز، كما أنها تؤثر في عملية صنع القرار. (Peters & Zetton 2016, p. 63)

وتحدد البيئة الداخلية الخصائص اللازمة للمفكرين الاستراتيجيين:

-التنبؤ (التوقع) الاستراتيجي: ويقصد به القدرة على التفكير المسبق وتوقع المشاكل المحتملة، واحتمال وجود خطط احتياطية يمكن أن يساعدهم على التمحور بسرعة.

-الفضول: عدم خشية طرح الأسئلة او تحدي التفكير التقليدي، فطرح الأسئلة لا تقل أهمية عن ايجاد الحل الصحيح. (<http://bitly.ws/zZj9>)

-الموقف المرن: يتمتع الاستراتيجيون بالقدرة على التمحور عندما لا يتوفر مسار العمل النتائج أو الهدف المنشودة والمرجوة، كما أنهم مرنون عندما يتعلق الأمر بإعادة تقييم افكارهم، وافترضايتهم مع ظهور معلومات جديدة.

- القدرة على ربط النقاط: يمتلك الاستراتيجيون موهبة في تحديد الانماط واخراج المعنى من الاتجاهات الشاملة.

-القدرة على وضع المعلومات في سياقها: يتطلب التفكير الاستراتيجي رؤية المعلومات من منظور الماضي والحاضر والمستقبل لمعالجة الأهداف قصيرة المدى وطويلة المدى.

وتعمل البيئة من خلال خصائصها الرئيسية والتي تحدد العوامل التي قد تكون داعما أو مقيدا للتطوير المستقبلي، على أثر مواجهتها للاستراتيجيات المستقبلية بحيث يجب صياغة الخطط الفعالة عن طريق التحليل الجيد للأحداث بهدف تحديد: الضغوط العامة والقيود التي تؤثر على رسم السياسات وصناعة القرار، (Elkin, 2007, p. 14).

✓ التوقعات الرئيسية لكل مجموعة بيئية.

✓ القضايا المهيمنة والتي من المرجح ان تبذل أكثر من غيرها الضغط او التأثير على الاتجاه المستقبلي.

ج: ابعاد التفكير الاستراتيجي:

تماشيا مع بناء Mintzberg لمدارس الاستراتيجية والسببية لتطور منظمة Stacy، فان التفكير الاستراتيجي له ابعاد متعددة مرتبطة بتشكيل الاستراتيجية، هذه الابعاد مستمدة من الافتراضات والنهج المتبع لتشكيل الاستراتيجية.

-صناعة الاستراتيجية: ينظر إلى العالم الخارجي على أنه مفهوم ويمكن التحكم فيه، وتشكيل الاستراتيجية الداخلية هو عملية تحليلية عقلانية متعددة، عندما ينظر إلى البيئة على أنها مفهومة وقابلة للتنبؤ بشكل كاف، يتم توجيه التفكير الاستراتيجي نحو الاساليب التحليلية التي تعمل على استغلال الفرص المتاحة، والاستفادة من الأوضاع وبناء الكفاءات.

-الاستراتيجية كروية: ينظر إلى العالم الخارجي على أنه مفهوم ويمكن التحكم فيه، وتشكيل الاستراتيجية الداخلية هو عملية تركيبية عضوية، حيث تكون الاستراتيجية عبارة عن رؤية يتم تكوينها بشكل معتمد، يتطلب هذا النهج إطلاق العنان لقائد حالم لتشكيل وتنفيذ الاستراتيجية من رؤية القائد.

-الاستراتيجية كرد فعل: تكون الاستراتيجية نتيجة تحليل عقلاي للأحداث الخارجية بشكل متطور، وتفاعل مع التغيرات البيئية، فيكون التفكير الاستراتيجي محور التغيير من خلال فك الغموض مما يتطلب مرونة المؤسسات الاستراتيجية التي تمكن من رد الفعل في الوقت المناسب، الذي يظهر من خلال سلسلة رد فعل متتالية، اعتمادا على كيفية بناء العملية التفاعلي، مع امكانية خلق حداثه حقيقية وامكانية التحول.

- الاستراتيجية الحديثة: والتي تعتمد على التنبؤ بتغيرات البيئة الخارجية رغم غموض الأحداث، حيث يوجه التفكير الاستراتيجي نحو الابداع غير المقيد والتفاعل التواصلي القوي مما يخلق بيئة يمكن من خلالها ظهور الجدية .

2: علاقة التفكير الاستراتيجي برسم السياسة العامة في الجزائر.

لتحديد العلاقة بين التفكير الاستراتيجي ورسم السياسة العامة في الجزائر، لابد من التركيز على مسار اتخاذ القرار وصنع السياسات خاصة في القطاعات الهامة في سياقها الاقتصادي والاجتماعي، السياسي والاداري.

أ- المجال الاقتصادي والاجتماعي: اتسمت سياسة الجزائر الاقتصادية باتباع النهج التنموي الطويل المدى من (1965-1980) والاعتماد على التخطيط المركزي، وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، كما ركزت في تلك الحقبة على الصناعات المصنعة مستغلة في ذلك أسعار النفط، غير أن النتائج كانت عكسية ومكلفة، مما جعل الدولة تقوم بإصلاحات لحد من صلاحياتها في هذا المجال والتوجه نحو القطاع الخاص. (عايب 2010، ص. 209)

-المخططات التنموية من (1967-1979): يظل النمو الاقتصادي نقطة اهتمام للاقتصاد الجزائري، فقد اعتبرها منظورها منذ البداية بمثابة تحول نوعي للبنى الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد في تحسين مستوى المعيشة (Bouyacoub 2012, p. 65)، وامتازت هذه الفترة بالتصنيع والتخطيط المركزي عرفت من خلالها الجزائر ثلاث مخططات تنموية ما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (01): المخططات التنموية (1967-1980)

المخطط	الفترة
المخطط الثلاثي الأول	1967-1969
المخطط الرباعي الأول	1970-1973
المخطط الرباعي الثاني	1974-1977

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (عايب 2010، ص. 209)

جاء مخطط الثلاثي الأول كمرحلة تحضيرية للمخططات الأخرى، تم التركيز فيه على المحروقات والصناعات القاعدية، إلا أنه كان يفتقد للدقة وتحديد الأهداف، ليتغير الاهتمام نحو الصناعات الثقيلة في المخطط الرباعي الأول بهدف دعم الاشتراكية، وجعل التصنيع من مرتكزات التنمية وشهد هذا المخطط ارتفاع في حجم الاستثمار بـ 56,68 مليار دينار جزائري، ومن أهدافه: تحقيق معدل سنوي يقدر بـ 9%، وتحسين مستوى المعيشة ودعم الاستقلال الاقتصادي، أما المخطط الرباعي الثاني فقد خصص للاستثمار العمومي حيث وصل الاستثمار الحكومي إلى 46% بين 1978-1979 مقارنة بـ 1970 الذي لم يتجاوز 35%، وارتفع حجم الاستثمار في هذه الفترة إلى 3409 مليون /دينار لكن هذه الزيادات واجهها التأخر في الإنجاز والبيروقراطية.

- مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1984): تعد مرحلة إصلاح المشكلات التي نتجت عن السياسات السابقة، لكن بعد أحداث 1988 التي كانت نقطة تحول في السياسة الاقتصادية الجزائرية، وبداية التعامل مع المؤسسات الدولية والمالية، لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية وإعادة هيكلة المؤسسات (البدوي 2017، ص. 35)، بالإضافة لإشكالية إعادة جدولة الديون الخارجية والشروط القاسية المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي (أشرف، 2013، ص. 33).

-برامج التنمية الاقتصادية من (2001-2030): ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): البرامج التنموية (2001-2030)

البرنامج	الفترة
برنامج الإنعاش الإقتصادي	2001-2004

2009-2005	البرنامج التكميلي لدعم النمو
2014-2010	البرنامج الخماسي للتنمية
2019-2015	برنامج توطيد النمو الاقتصادي
2030-2016	البرنامج الجديد للنمو

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (محمد 2019، ص. 09)

منذ عام 2001 انشأت الحكومة ثلاث خطط خماسية ممولة الى حد كبير من عائدات المحروقات، هذه البرامج من الاستثمارات العامة جعلت من الممكن دعم قطاع البناء والاشغال العامة والطاقة الكهرو مائية، التي متوسط نموها السنوي على مدى فترة 2005-2015 يقدر بنحو 82%، و يعتمد القطاع الاقتصادي بشكل كبير على قدرة الدولة لدعم مثل هذه البرامج للاستثمار، فمثلا قطاع الزراعة يعتمد على الظروف الجوية حيث بلغ متوسط النمو السنوي 6.5% خلال هذه الفترة، أما خدمات السوق (السوق، النقل...) بلغ متوسط النمو 7.8%، هذا التوسع مرتبط بشكل رئيسي بزيادة واردات السلع الاستهلاكية مع خلق عدد قليلا من الوظائف التي تتطلب مهارات.

- لقد أتاح تعافي أسعار النفط وتخفيف قيود الحكومة المالية للجزائر متنفسا بعد صعوبة الأوضاع في السنوات الماضية، اعتبارها أهم مصدر للغاز في إفريقيا لاتزال تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات بالنسبة لغالبية عائداتها الحكومية وتقريبا مجمل صادراتها، على الرغم من الجهود المبذولة لتشجيع تنمية القطاع الخاص، وتعزيز التنوع وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر في السنوات الاخيرة، إلا أن أداء الاقتصاد الام يعتمد على الانفاق الحكومي.

ب-المجال السياسي و الإداري: ارتبط رسم السياسة العامة في الجزائر بطبيعة النظام السياسي والايديولوجية المنتهجة من طرفه، حيث تميز بالطابع العنيف بسبب قوة النخبة العسكرية التي هيمنت على الحكم لعقود من الزمن، مستندة على الانقلابات العسكرية بدءا بالإطاحة بالحكومة المؤقتة، ليكون "ين بلة" كرمز سياسي وعرفت الجزائر في فترة حكمه سن أول دستور لها في سنة 1963 من أجل ترسيم القوانين، إلا إن هذا لم يدم طويلا ليتم عزله من السلطة سنة 1965 ويتولى هواري بومدين مقاليد الحكم، ليحسم التوجه السياسي والايديولوجي للسلطة الحاكمة، ويرسم معالم الحكم الذي طبعته الأحادية الحزبية والسياسية والمركزية الإدارية على خلفية الشرعية الثورية وبناء مؤسسات الدولة، وإقرار العدالة الاجتماعية، الانجازات المحققة في المجال الصناعي والثقافي، ما سمح بظهور طبقة وسطى عريضة أدت للاستقرار الاجتماعي، (قيرة، 2002، ص. 109).

لتدخل الجزائر مرحلة جديدة في نهاية الثمانينات تميزت بمجموعة من التغييرات على المستوى التنفيذي للسلطة، كاستجابة للمتغيرات المحلية والدولية أثرت على النظام السياسي ومخرجاته، سواء في المجال الاقتصادي الذي عرف انخفاض أسعار النفط وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين وانتشار الفساد، كل هذه العوامل ساعدت على رسم منحنى جديد لتنظيم الهرم السلطوي في الجزائر، بالانتقال للتعددية الحزبية، لكن سرعان ما تغير المسار الاصلاحى نتيجة الصراع الدموي الذي دام عشرية كاملة إلى غاية وصول بوتفليقة للحكم سنة 1999؛ حيث شهدت هذه الفترة الاستقرار السياسي والمؤسساتي والامني، وبعث الاقتصاد نتيجة لارتفاع أسعار النفط لتستفيد جميع القطاعات من ميزانيات مالية خاصة القطاعات الديناميكية لإنجاز المشاريع في

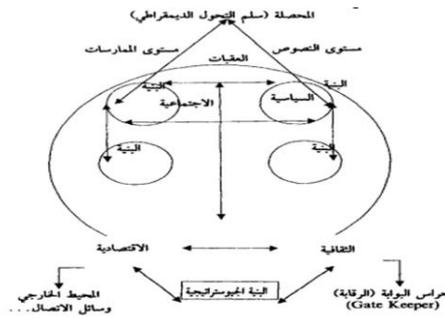
أطار سياسة منسقة تتضمن ديمقراطية القرار الاقتصادي، الذي يهدف إلى إرساء دولة القانون المبنية على الشفافية وادماج جميع الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين، وجاءت هذه الإصلاحات في إطار ملاءمة الجزائر مع التحولات الدولية الجديدة ورؤية استراتيجية.

كانت الانتفاضات العربية عام 2011 الاختبار الأول للنظام الجديد، حيث انتهجت الحكومة سياسة الحلول الطرفية والتي تضمنت إعانات السخية والاستثمارات في البنية التحتية، وبرامج الإسكان المجاني، كما خلقت الحكومة آلاف الوظائف الجديدة لاسيما في قطاع الأمن، وتقديم القروض دون فوائد لرواد الأعمال الشباب عبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ENSEJ)، خرجت الجزائر إلى حد كبير سالمة من الاضطرابات الإقليمية رغم حالات الفساد والإنفاق المفرط، أما خلال ولايته الرابعة التي بدأت 2014 عزز بوتفليقة حكمه السياسي الجديد مع عدم اليقين السياسي خاصة فيما يتعلق بصحة الرئيس وقدرته على الحكم وعودة الاضطراب الاقتصادي، ما أدى لارتفاع الأسعار والبطالة وتجميد التوظيف وسوء التسيير، لتتطور دائرة الاحتجاجات على المستوى الوطني وتشمل جميع القطاعات، في المقابل تم الاعلان عن ترشيح بوتفليقة للعهد الخامسة التي كانت نقطة تحول واستبعاده من الحكم في أبريل 2019 ودخول الجزائر حقبة جديدة برئاسة عبد المجيد تبون. (International Crisis Group, novembre 2018, p. 10)

ج- التحول السياسي واستراتيجية الإصلاح:

باعتبار الديمقراطية نظام ديناميكي يركز على التغييرات، من خلال عملية التأثير والتأثر بالبنى السائدة وانماط التمايز الاجتماعي، فعملية الانتقال من نظام تسلطي الى نظام ديمقراطي، لا تتم الا بتقديم الحلول الوسطى بين القيم المتصارعة فاستلام السلطة وكيفية استعمالها تتم داخل المؤسسات السياسية، هذه الخيارات ليست مستقلة تحكمها الظروف التي تفرزها مختلف البنى، ومدى تفاعل النظام مع هذه التغييرات (قيرة 2002، ص. 151)، هذا ما يبيئه المخطط التالي:

الشكل رقم (01): علاقة التحول السياسي بمختلف البنى.



المصدر: (قيرة ، 2002 ، ص. 150)

وقياسا على حالة الجزائر لابد التطرق للعناصر التالية:

-إصلاح القطاع العام/ الخصوصية: من خلال قوانين جديدة بشأن رأس المال التجاري للدولة، حسب الخصوصية وإنشاء وكالات خاصة، وإعادة تأهيل البنوك وتحديث نظام الدفع وتحسين الرقابة للبنوك، ومن المتوقع فتح انتقائي للبنوك أمام الرأس المال الخاص.

- تحسين البنية التحتية: تعديل القواعد التشريعية بالسماح للشركات الخاصة للوصول إلى قطاع الطاقة والتعدين، بما في ذلك المحروقات والكهرباء والاتصالات، أما في قطاع النقل تجمع الاستراتيجية بين الاستثمارات وإعادة التأهيل والإرشاد والانفتاح على مشاركة القطاع الخاص بما في ذلك الأنشطة التجارية للموانئ والمطارات، الامتياز التدريجي لإدارة الموانئ، استثمارات كبيرة في مجال تخطيط نظام الطرق والسكك الحديدية (Document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2014, p. 04)

-تطوير و تحديث المالية العامة: مكافحة الغش وزيادة العائد من الضرائب العادية، سيكون للإدارة الضريبية وضعا خاصا، عن طريق إعادة تنظيمها وتحديثها، وضع تدابير محددة تهدف إلى توسيع الإيرادات وتحسين كفاءة الانفاق العام.

الإصلاحات السياسية والدستورية: هي آلية للإصلاح واستجابة فاعلة من طرف النظام، والتوجه نحو الليبرالية السياسية والاقتصادية (ناجي 2006، ص. 188) مكانة المؤسسة التنفيذية في نظام التعددية السياسية الجزائرية فيموجب دستور 1989 تم إبعاد الجيش عن الحكم وتحديد مهامه وحصرها في الدفاع عن الوطن، والحفاظ عن السيادة الوطنية وتحقيق الأمن (ناجي ص. 107)، إلا ان الممارسة السياسية للجيش لازالت قائمة، فتم فصل حزب جهة التحرير الوطني عن الدولة. وإلغاء المادة (120) (ناجي، ص. 45). كما أقر دستور 1989 التعددية الحزبية والشرعية الدستورية والفصل بين السلطات.

أما تعديل 1996 كان بمثابة خلاصة للمرحلة الانتقالية في الجزائر ما بين (1992-1995) ومن أهم النقاط التي تضمنها: إنشاء غرفة ثانية للبرلمان تسمى مجلس الأمة، ترسيخ مبدأ التداول على السلطة وتعزيز سلطة القضاء، اعتماد مصطلح الأحزاب السياسية بدل الجمعيات ذات الطابع السياسي (البار 2014، ص. 210) لتتوالى التعديلات الدستورية لمعالجة الأزمات وإعادة هيكلة المؤسسات التابعة للدولة، تمثلت في تعديل 2002 الذي نص على ترقية اللغة الأمازيغية كلغة رسمية، ثم تعديل 2008 استبدل فيه رئيس الحكومة بوزير أول لتوحيد السلطة والقضاء على الأزدواجية، وفتح العهدة الانتخابية (الحق في عهدتين أو أكثر). وترقية حقوق المرأة السياسية، كما ارتبط تعديل 2012 بالتحويلات الإقليمية، ما أدى إلى تسريع الإصلاح ومس التعديل: تعليق العمل بقانون الطوارئ وإلغاء القيود على الحريات المفروضة، وتعزيز الديمقراطية ليعود الحديث عن وحدة العهدة والتداول على السلطة في 2016، والجدير بالذكر أن هذه التعديلات تم تمريرها عبر البرلمان بغرفتيه دون عرضها للاستفتاء، واستمرت سياسة الإصلاح التي فرضتها التحويلات الداخلية لسنة 2019 وموجة الاحتجاجات دامت سنة تزامنت مع ظهور وباء كورونا، وتعديل جديد للدستور سنة 2020 .

د- تقييم السياسة العامة في الجزائر وآليات تفعيل التفكير الاستراتيجي:

-تقييم السياسة العامة: يمكن تقييم السياسة العامة في الجزائر من خلال:

- الحوكمة: تحسين الحكم و محاربة الفساد إحدى أولويات الحكومة، فالإطار التشريعي المعمول به يؤكد من جديد إرادة الدولة في محاربة الفساد، وهذا ما تم التطرق إليه في دستور 2016، فحسن سير النظام القضائي

يعوقه نقص الشفافية والافتقار إلى تخصص القضاة، وفقا لمؤشر تصور الفساد من قبل منظمة الشفافية دوليا من بين 168 دولة، تقدمت الجزائر من المرتبة 105 واحتلت المرتبة 88 بين سنتي 2012 و 2015 بزيادة قدرها 17 و في عام 2015 احتلت المركز 20 من بين 52 دولة في الترتيب العام بشأن الحوكمة في إفريقيا، وقد وضعت السلطات نظام تشريعي وتنظيمي لمكافحة الفساد القانون رقم 01/06 المتعلق بمنع ومكافحة الفساد، الذي يهدف إلى تعزيز النزاهة والشفافية في ادارة القطاعات العامة وأنشأ هذا القانون ايضا (Banque Africaine De Developpement, Octobre 2016 ,p. 04)

- ✓ جهاز منع ومكافحة الفساد (المكتب الوطني لمكافحة الفساد) مهمته تنفيذ الاستراتيجية السياسية الوطنية لمكافحة الفساد.
- ✓ مجلس لإدارة مركز مكافحة الفساد (OCRC) وتشريع في ديسمبر 2015 المرسوم القانوني 15-247 لتنظيم العقود العامة وتفويضات الخدمة العامة، لتحسين إدارة القطاع العام، لمكافحة الفساد وتعزيز قدرات ديوان المحاسبة.

رغم هذه المجهودات المبذولة من طرف الدولة المتضمنة النصوص القانونية وسياسة الاصلاحات، فان مقارنة الجزائر مع منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في مجال التحول السياسي والاقتصادي، ومؤشر الحوكمة يعكس الواقع الحقيقي لرسم السياسة العامة في الجزائر وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (02) : مؤشر الحوكمة لرسم السياسة العامة في الجزائر 2022.



المصدر: <http://bitly.ws/zZkn>

الحوكمة: احتلت الجزائر المركز 76 من بين 137 دولة بنسبة 4.67%.

أما التحولات الاقتصادية: احتلت الجزائر المركز 68 من بين 137 بنسبة 5.43% وهي نسبة محدودة.

التحولات السياسية: احتلت الجزائر مركز 76 من 137 بنسبة 4.65% و التي وصفت بالأوتوقراطية المعتدلة.

تعكس هذه المراكز تباطؤ عملية صنع القرار وضعف مخرجات النظام السياسي والفشل في دفع اصلاحات الحوكمة، فضلا عن استمرار أزمة انخفاض اسعار النفط، مما اثر على سياسات الدولة، والتي أدت إلى أعمال شغب في جميع انحاء البلاد خاصة في قطاعي الطب والتعليم، كما أعادت تحديد فترات الولاية

الرئاسية في دستور 2016 وترسيم الأمازيغية كلغة رسمية، حيث حققت الهيئة التشريعية بعض التقدم في دمج المطالب المجتمعية، لتعزيز العدالة والمشاركة السياسية والمساواة الاجتماعية والاقتصادية، تعد الإصلاحات السياسية والقانونية التي صدرت في سنة 2011 المتعلقة بالجمعيات والأحزاب السياسية والانتخابات ووسائل الاعلام تتطلب تفويضا حكوميا، كما تتعرض المعارضة والصحفيين للقمع من طرف السلطات في حال انتقاد الحكومة، ولاتزال مبادرات مكافحة الفساد والإصلاح تشكل تحديا كبيرا، فالاقتصاد الجزائري مازال يهيمن عليه القطاع العام والمحروقات فالبنية التحتية والبرامج الاجتماعية والجمعيات التي تدعمها الدولة لاتزال تعاني من التخفيضات الناتجة من تدابير التقشف المستمرة (<http://bitly.ws/zZj9>).

- الأداء الحكومي: تميز الاداء الحكومي بمركزية القرار واحادية السلطة في وضع وتنفيذ السياسة العامة، هذه الاخيرة واجهت العديد من الصعوبات بسبب الصراعات على السلطة، الذي ارتبط هو الاخر بقوة النخبة الحاكمة ومدى قدرتها على اتخاذ القرار والتأقلم مع المتغيرات الدولية والمحلية، فعهد الحزب الواحد عمل على اقضاء الفواعل غير الرسمية في العملية السياسية، واعتماد المركزية الادارية التي ساهمت بعرقلة واضعاف البرامج الحكومية نتيجة البيروقراطية، والاعتماد على اقتصاد الربع دون التفكير في المشاريع الاستثمارية التي توفر واردات للدولة، لتتغير سياسة الجزائر بمقتضى دستور 1989 من الاحادية الى التعددية والانفتاح على الاقتصاد الحر بعدما كان موجه، كعملية اصلاحية تهدف إلى تحديث وتطوير سياسات الدولة من خلال إعطاء الأولوية للمؤسسات والهيكل الحكومية، لتحسين مخرجاتها ضمن وتيرة متسارعة تشمل هذه الإصلاحات تنظيم الدولة، وإعادة تحديد مهامها والتوجه نحو اللامركزية الادارية والمالية، وحياء النمو والتنمية بالتعاون مع الشركاء المحليين أو الدوليين مثل الإتحاد الأوروبي، بهدف التخلص من التناقضات التي تمر بها سياسات الدولة، لكن هذه الإصلاحات تبقى ظرفية دون رؤية استراتيجية ومستقبلية، ليطغى عليها الغموض وعدم الانسجام بين الاجهزة الحكومية وبين البرامج ونتائجها .

-آليات تفعيل التفكير الاستراتيجي في رسم السياسة العامة في الجزائر :

بالنظر لمرتكزات التفكير الاستراتيجي ومدى مساهمته في صنع سياسات استراتيجية، ودورها المحتمل في تطوير سياسة النظم الاستشارية، التي غالبا ما تولد سياسة عامة سليمة من خلال المراكز كوسيلة دعم لرسم سياسة عامة تحتوي على اليات تنظيمية لها ميزات قيمة تتمثل في (Fraussen & Halpin 2017, p. 111) :

-المصداقية الفكرية والقدرة البحثية: باعتبار النشاط البحثي أمر مهم في المجال السياسي لما يقدمه من دراسات خاصة على المستوى الاستراتيجي، الذي يتطلب مستويات عالية من التفكير وقدرة بحثية كبيرة، تمكنهم من التطوير وتعزيز افكار السياسة الجديدة القائمة على الأدلة العلمية والخبرات، ومع ذلك الكثير من العمل التي تطلبه القدرة البحثية، من خلال اهمية البحث وأهدافه، بالإضافة إلى تقييم المدى الذي تعكس فيه الالتزام ببحوث عالية الجودة ينتج عنها رسم سياسة عامة ذات جودة، وهطلا من خلال: الجودة الفكرية والنزاهة، قدرة التأثير على سياسة محددة، القدرة على تعيين جدول أعمال السياسة، التنسيق المتكرر مع صناع القرار والسياسة .

- الاستقلالية التنظيمية: وهذا بالتنسيق والعمل مع: الاحزاب السياسية ومجموعات المصالح، بحيث تهدف مراكز التفكير الاستراتيجي رفقة المنظمات السياسية إلى تشكيل السياسة العامة، فمراكز الفكر المعتمدة هي جزء من شبكة ايدولوجية أوسع، فلا بد أن تملك آليات المساءلة الديمقراطية، هذا المستوى العالي من

الحكم يمكن النظر فيه كجزء حاسم من هوية مؤسسات التفكير الاستراتيجي، هذا ما يجعلها تتمتع بالاستقلالية لعدم اعتمادها ماليا على مصدر واحد للتمويل، وعدم وجود (الهيكليّة) الانتماءات مع المنظمات السياسية الأخرى، كما يجب التأكيد على استقلالية بحثها بسبب القيود المفروضة على هاته المؤسسات وعلى جدول أعمالها، مما ينعكس سلبا على الأبحاث و الدراسات لتطوير وتحسين السياسات. (Fraussen & Halpin, 2017, p. 112)

خاتمة:

تسببت الثورة التكنولوجية والمعرفية في ظهور أسلوب جديد للتفكير والتحليل في مجال اتخاذ القرار، فعصر العولمة أفرز التفكير الاستراتيجي كأحد السبل الحديثة في التحليل والتوجيه؛ فهو عملية بناء استراتيجية متكاملة تتماشى وطبيعة التغييرات، وهذا بالاعتماد على النموذج العقلاني الذي يهدف إلى تحقيق الأهداف واتخاذ الإجراءات اللازمة ليصطدم بواقع تطبيقه في الجزائر، بحكم الغموض والمركزية في اتخاذ القرار لصناعة السياسة العامة، نظرا لطبيعة النظام السياسي واستثنائه بالسلطة رغم الإصلاحات التي عرفها عبر مراحل تطوره، فكان تبني الحلول الطرفية بمثابة صمام أمان لاستمرار النظام السياسي مقابل التضيق على الفواعل غير الرسمية في المشاركة السياسية، ولتفعيل آليات التفكير الاستراتيجي لا بد من مشاركة النشاط البحثي لما يقدمه من مستويات عالية من التفكير القائم على الأدلة العلمية لتطوير وتعزيز السياسة العامة، وكذا الاستقلالية التنظيمية مع اشراك كل من الأحزاب السياسية ومجموعات المصالح في عملية صنع القرار، وتوسيع دائرة المشاركة لمراكز التفكير الاستراتيجي الأكاديمية والحيادية، من أجل المساهمة في تطوير وتحسين القرارات السياسية والبرامج الحكومية.

قائمة المراجع

- المراجع باللغة العربية
- 1. البار، أ. (2014). دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية. مصر: مكتبة الوفاء القانونية.
- 2. البيدي، أ. وآخرون. (2017). السياسات التنموية وتحديات الثورة في الاقطار العربية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- 3. بهلول، ن. (2010). في الاستراتيجية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.
- 4. حسين، ع. خليل، ح. (2013). الاستراتيجية: التفكير والتخطيط الاستراتيجي، استراتيجيات الأمن القومي. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- 5. زريق، ن. (2015-2016). "الترسيخ الديمقراطي في الجزائر: المشكلات والاتفاق"، جامعة الحاج لخضر: قسم علوم سياسية. أطروحة مقدمة لتيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية.
- 6. شفيق، م. (2008). الاستراتيجية والتكتيك، فن علم الحرب. لبنان: الدار العربية للعلوم.
- 7. عارف، أ. س. (2015). العلاقة بين التقدم التكنولوجي والتفكير الاستراتيجي الأمريكي، مصر: المكتب العربي للمعارف.
- 8. عايب، و. ع. (2010). الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية. مصر: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- 9. عبد القادر، أ. ع. وآخرون. (2013). التنمية المستدامة في الدول العربية سياسة التنمية وفرص العمل: دراسة تطبيقية. لبنان: المركز العربي للأبحاث والدراسات.

10. قيرة، إ. وآخرون. (2002). مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
11. محمد، ه. (2019). عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال فترة 2001-2019. مجلة السياسية الاقتصادية: العدد 1.
12. ناجي، ع. (2010). تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر. القاهرة: دار الكتاب.
13. ناجي، ع. (مارس 2006). مكانة المؤسسة التنفيذية في نظام التعددية السياسية الجزائرية. مجلة المفكر: العدد 1.
- المراجع باللغة الأجنبية
1. Bouyacoub, A. (2012). *croissance économique et développement 1962-2012: Quel Bilan? Revue Algérienne d'anthropologie et sciences sociales.*
 2. Chantal, B. E. P. (2017). *Définition d' une pensée stratégique et militaire du Cameron. France: publi book.*
 3. *Document de strategie (2002-2006) et programme indicatif national 2002-2014. partenarait Euro-Med.*
 4. Elkin, P. (2007). *Mastering Business Planning and Strategy The power and application of strategic thin (éd. 2nd édition). UK: Thorogood Publishing.*
 5. Fraussen, B. & Halpin, D. (2017). *Think Tanks and strategic policy – making: the contribution of think tank to policy advisory systems. policy science(50).*
 6. Genieys, W. & Hassenteufel, P. (2012). *Qui Gouverne les politiques publiques ? Revue – gouvernement et action publique, vol: 01.*
 7. George Tovstiga. (2013). *Strategy in Practice, (2nd édit), UK: wiley.*
 8. Haycock, K. C headle , A. & Spence Blustone, K. (2012). *strategic thinking. Library Leadership and management, vol 26 (n=°2).*
 9. Ingrid, B. (2005). *Improving strategic Thinking: a multilevel approach . leadership Sorganization development journal. vol 26.*
 10. *International Crisis Group. (November 2018). Surmonter la paralysie économique de l'Algérie. Rapport Moyne orient et Afrique du nord de crises group N=°192. Belgium.*
 11. Ken Haycock, & Anne C headle and Karla Spence Blusto. (2012). *strategic thinking. Library Leadership and management, vol 26 (n=°2).*
 12. Peters, G, & Zetton, P. (2016). *Contemporary Approaches to public policy. London: Springer nature.*
 13. PINK, D. a. (18, 01,2022). *Strategic Thinking: 5 Characteristics of Strategic Thinkers. Récupéré sur <http://bitfy.ws/zZj9>*
 14. Redgley, S. (2012). *Strategic Thinking Skills. USA: The Great Courses.*